گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 9, No. 4, pp. 845–860, December-2021.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

المسألة الكردية في ظل العهد الجمهوري (1968–1979)

محمد الطاهر بنادي

قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة/ بسكرة– الجمهورية الجزائرية.

تاريخ الاستلام: 2021/09 **تاريخ القبول:** 2021/12 **تاريخ النشر:** 2021/12 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2021.9.4.758

الملخص:

بعد أن خضعت ولاية العراق العثمانية لسلطة الانتداب البريطاني إثر نهاية الحرب الكونية الأولى، لم يقبل العراقيون بالواقع الجديد، حيث تشكلت دولة العراق عام 1921، التي توج فيصل بن الشريف الحسين ملكا عليها وهذا بعد أن ألحق جنوب كردستان تحت سيادتها، وبالتالي أصبح أحد مكونات هذه الدولة الجديدة، من خلال تسويات بريطانية، راعت خدمة مصالحها الاستعمارية وضمان طرق مواصلاتها وتدفق النفط والثروات، تم ذلك بعد تغييب الفصيل الكردي الذي يختلف تماما عن باقي مكونات العراق الحديث، سواء من حيث الهوية، اللغة، العادات والتقاليد، لذا حرص الكرد على تأكيد تميز هويتهم، وذلك عبر خوضهم لمراحل من الصراع مع السلطة المركزية في بغداد، هذه الأخيرة التي تنصلت عن اعترافها بهويتهم وانتمائهم التاريخي لجغرافيتهم، بل وفرضت عليهم الهوية العربية، وهذا ما لم يستسيغوه مهما كان شكله ومبرراته. لقد مرت وضعيتهم بمراحل عديدة منذ بداية فترة الحكم الجمهوري عام 1958 حتى عام 1979 حيث شهدت مساعي عديدة لاحتوائها خاصة بعد صدور بيان 11 مارس 1970، تطبيق الحكم الذاتي 11 مارس 1974، وانتهاء باتفاقية الجزائر 6 مارس 1975، والتي كانت لها تداعيات خطيرة على مسار ومستقبل القضية الكردية. سنحاول معالجة تطور هذه المسألة فيما بين سنوات 1968 حتى 1979 مسلطين بذلك الضوء على أهم محطاتها وطبيعة تعامل بغداد معها.

الكلمات الدالة: بغداد، جنوب كردستان، المسألة الكردية، الحكم الذاتي، اتفاقية الجزائر.

المقدمة

بعد أن خضعت ولاية العراق العثمانية لسلطة الانتداب البريطاني، إثر نهاية الحرب الكونية الأولى عام 1918، لم يقبل العراقيون بالواقع الجديد، حيث تشكلت دولة العراق عام 1921، التي نصب فيصل بن الشريف حسين ملكا عليها، وهذا بعد أن أُلحق جنوب كردستان تحت سيادتها، وبالتالي أصبح أحد مكونات هذه الدولة الجديدة، من خلال تسويات بريطانية، راعت خدمة مصالحها الاستعمارية وضمان طرق مواصلاتها وتدفق النفط والثروات.

لقد نظر الكرد بعين الريبة للدولة العراقية الحديثة، فمنذ تأسيسها، كانوا لا يخفون مشاعرهم القومية، وهذا بعد أن تولدت لديهم نية بناء دولتهم القومية خارج إطار الدولة العراقية.

إن هذا الإلحاق تم بعد تغييب الفصيل الكردي، الذي يختلف تماما عن باقي مكونات العراق الحديث، سواء من حيث الهوية، اللغة، العادات والتقاليد، لذا حرص الكرد على تأكيد تميز هويتهم، برفضهم الاندماج داخله، مطالبين صراحة بتكوين دولتهم الخاصة بهم، ضمن الفضاء الجغرافي لجنوب كردستان، وقد ترجموا ذلك عبر خوضهم لجولات من الصراع مع السلطة المركزية في بغداد، بعد أن تنصلت عن اعترافها بهويتهم وانتمائهم التاريخي لجغرافيتهم، بل وفرضت عليهم الهوية العربية، وهذا ما لم يستسيغوه مهما كان شكل ذلك ومبرراته.

إن طبيعة وتركيبة النظام الاجتماعي في العراق، أثّرت على قدرة نظامه السياسي على ممارسة أدواره المنوط به، بسبب تنوع مفهوم المشيخة والعشائرية، التي احتكرت مفهوم الدولة و سيادتها، وبالتالي التمكين لنفسها على حساب مؤسسات الحكم، الذي انجر عنه فقدانها للديمقراطية، وسبل العمل الحزبي، بل وتحجيم دورها في قيادة وتأطير المجتمع، وقد انعكس كل ذلك على الكرد الذين مرّت وضعيتهم بمراحل عديدة، خاصة منذ بداية فترة الحكم الجمهوري عام 1958 حتى عام 1979، شهدت فيها مساعي عديدة لاحتوائها.

لذا ولأجل تثبيت دعائم حكمه وإحكام قبضته على مفاصل الدولة العراقية، السياسية، المدنية، والعسكرية، ولتخفيف الضغوط الخارجية القصوى عليه، خاصة من إيران، وتزايد الخطر الإسرائيلي بعد حرب عام 1967، لجأ نظام البعث إلى البحث عن حل لهذه القضية، فجاء بيان 11 مارس1970، الذي رأى فيه خطوة جريئة نحو استقرار العراق وبالتالي وضع حد ونهاية للأزمة الكردية. غير أن التطورات الداخلية

والخارجية حالت دون تحقيق هذا المبتغى، الأمر الذي أدى إلى تجدد الصراع من جديد.

ولاستيعابهم مجددا أصدرت حكومة بغداد القانون رقم 34 الخاص بالحكم الذاتي في 11 مارس 1974، لكن كان مآله الفشل، مما أدى إلى اندلاع الثورة الكردية، كما زاد تدخل الفواعل الإقليمية والدولية في تأزيم الوضع وتأجيج الصراع، وأمام كل هذه المستجدات، عملت حكومة البعث على إيجاد تسوية مع إيران لفض ثورتهم، حيث توج ذلك باتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975، هذه الأخيرة كانت لها تداعيات جد خطيرة على مسار ومستقبل قضيتهم.

تناولت إشكالية البحث التساؤلات التالية:

- كيف نظر النظام الجمهوري للقضية الكردية؟ وما هي آليات تعامل حكومة البعث معها منذ عام 1968 –1974؟
- كيف ساهمت اتفاقية الجزائر عام 1975 في تعقيدها؟
- ما هي تداعياتها على مستقبل الشعب الكردي؟

وقد اقتضت خطة هذه الورقة البحثية تقسيمها إلى العناصر التالية: مقدمة وثلاثة عناصر، حيث تناولنا في العنصر الأول: انقلاب 17 جويلية 1968 والموقف من القضية الكردية، في حين عالجنا في العنصر الثاني: مساعي الحكومة العراقية لاحتواء الأزمة، وذلك من خلال بيان 11 مارس 1970 وقانون الحكم الذاتي 11 مارس 1974، بينما تعرضنا في العنصر الثالث إلى اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975 وتداعياتها على مسار القضية الكردية حتى عام 1979 وختمناها باستنتاج تضمن أهم ما توصلنا إليه من نتائج هذه الدراسة.

إن القضية الكردية أثناء فترة الدراسة، كانت محل تجاذبات واستقطاب إقليمي ودولي، أثر بشكل أو بآخر على كفاح الكرد الذين كانوا ضحية مؤامرات وتسويات لا أخلاقية، اختزلتها مخرجات اتفاقية الجزائر.

لقد اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع منها:

محوي شاكرو خدو وكتابه: المسألة الكردية في العراق المعاصر، الذي أفادنا في التعرف على خطوات الحكومة العراقية من أجل معالجة الأزمة الكردية بالطرق السياسية وتداعيات اتفاقية الجزائر على مستقبل القضية.

كتاب الحمداني حامد شريف: لمحات من تأريخ حركات التحرر الكوردية في العراق، الذي ساعدنا في تتبع سياسة البعث من أجل حلحلة الأزمة وسياسته تجاهها بعد اتساع هوة الخلاف بين الجانبين.

دشتي إبراهيم، حمدان الشمري وكتاب: المسألة الكردية نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها السياسية، والذي عرض الخطوات العملية التي أقدمت عليها الحكومة العراقية من أجل تطبيق قانون الحكم الذاتي لعام 1970 ومناوراتها في هذا الاتجاه.

كتاب: Djalili Mohamed Reza: « Le Rapprochement Irano – Irakien et ses conséqences »، حيث تناول ترتيبات وقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العدائية بين إيران والعراق حسب ما جاء في اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975.

1– انقلاب 17 جويلية 1968 والموقف من القضية الكردية

بعد ثورة 14 جويلية 1958 والاعلان عن نهاية النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري، نص دستور 1958 على ما يلي :" أن العرب و الكرد شركاء في هذا الوطن "، حيث سمح للكرد بحرية العمل السياسي، في عهدي الأخوين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف منذ نوفمبر عام 1963 إلى غاية أوت (جاسم، 1968–2017). وهذا ما عبر عنه مصطفى بارزاني من خلال نظرته للعرب، حين ألقى خطابا باللغة الكردية يوم 15 أفريل 1967 بمناسبة مؤتمر ضباط البيشمركة وقيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني، وضح فيه طبيعة العلاقة بين الكرد والعرب، وأنها لم تكن علاقة عداء وخصومة، ومما جاء فيه ما يلي:"... نحن لا نحارب حرب الكرد والعرب بل ولن أقول فقط لا نحارب حرب الكرد والعرب، بل لا أحارب أية قومية على الإسم، هذا أصفر وهذا أحمر وذلك أسود وهذا أزرق وهذا أبيض، لا أحارب من أجل ذلك، الكرد والعرب أخوان ويمكنهما أن يعيشا بصفاء وانسجام وسلم... نعم العرب الأخ الأكبر ونحن إخوانهم الأصغر، ونحن نقول ليس من العدل والإنصاف أن يبقى الأخ الأصغر في جوع وعوز، لا يستطيع تحصيل العلم، ويحصل على قسط من العلم، ولا يمكنه أن يبدي برأيه في إدارة ماله المشترك، وأن الأخ الكبير يسيطر على كل المال والأشياء بنفسه... يجب مراعاة العدالة، والأخ الصغير لا يجوز أن يظلم ويمس بالغدر والظلم... نحن في ثورتنا هذه نريد مصلحة العراق أولا للعرب وثانيا الكرد ولكافة الشعب العراقي تركمانا، أثور، أرمن ومن يكون... نحن نريد حكومة عادلة ديمقراطية منتخبة انتخابات حرة بعيدة عن الضغط والإكراه والظلم..." (عادل & تقي، 2012).

وصل البعثيون إلى السلطة يوم 17 جويلية 1968، عن طريق انقلاب عسكري غير دموي، مستغلين سوء أداء حكومة عبد الرحمن عارف، وانتشار الفساد واستقالة العديد من وزراء حكومته خاصة بعد تفجر أزمة سياسية أحدثتها استقالة رئيس الوزراء طاهر يحيى.

لقد وقع الانقلاب بعد أن استولى عبد الرحمان إبراهيم الداوود على مبنى الإذاعة، عبد الرزاق النايف على وزارة الدفاع، ثم تبعها الزحف على القصر الجمهوري، الذي دخله أحمد حسن البكر برفقة مجموعة من البعثيين على رأسهم صدام حسين، وأجبروا عبد الرحمن عارف على تقديم استقالته، حيث غادر العراق نحو لندن ثم إسطنبول، وتم تنصيب

أحمد حسن البكر رئيسا للجمهورية، عبد الرزاق النايف رئيس للوزراء والمقدم إبراهيم عبد الرحمن الداوود وزيرا للدفاع، غير أن البعثيين عاودوا الانقلاب ثانية، بعد استغلال غياب عبد الرحمن الداوود خارج العراق، وكان من أبرز مدبريه صدام حسين، الذي أصبح الرجل الثاني في النظام الجديد، بعد توليته منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، الذي يعد أول إجراء قاموا به، وأصبح مع مرور الوقت الحاكم الفعلي للعراق، في حين أزيح عبد الرزاق النايف الذي توجه نحو لندن، وبذلك تمكن البعثيون من تثبيت أقدامهم في السلطة وإحكام السيطرة على كل مفاصل الدولة، خاصة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية,)سهيل، (2015 محاولين تحسين صورتهم لدى شرائح المجتمع العراقي، وذلك بإعلانهم العمل على إيجاد حل للقضية الكردية.

يستشف ذلك من خلال البيان الذي أذاعه الإنقلابيون في صبيحة 17 جويلية 1968، إذ جاء فيه ما يلي: "...إن الحكام السابقين أهملوا متعمدين الاستقرار والأمن الداخلي في ربوع الوطن، ولم يتقدموا خطوة ايجابية واحدة، لحل القضية الكردية، وأن الثورة عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء مشكل الشمال بحكمة ودراية، وبروح طابعها مصلحة الوطن، وضمان أمنه واستقراره ورفاهيته، وصيانة وحدته الوطنية (Dawisha، 2009)

وفي خطوة نحو التهدئة، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي القرار رقم: 59 في 5 أوت 1968، و الذي أعلن فيه العفو العام عن المشاركين في حوادث الشمال من عسكريين و مدنيين وعودة كل من شملهم العزل من موظفين إلى مناصب عملهم، كما تم في 21 سبتمبر 1968، إصدار دستور مؤقت جديد، أُلْغي بموجبه الدستور المؤقت السابق، حيث نصت المادة: 21 من الباب الثالث على ما يلي: ". ..أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون لا يميز بينهم، بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بما فيهم العرب والكرد، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية. .. ". (الله، بلا تاريخ)

إنه و بسبب الوضع المتأزم في كردستان العراق بعد الانقلاب، ونظرا لشن حزب البعث الحرب من جديد على الكرد، حيث جرت مواجهات عنيفة في مارس 1969 في سهول كل من أربيل وكركوك، إلا أن المشكلة بقت من بين المشاكل العالقة التي توجب على النظام الجديد العمل على إيجاد السبل الكفيلة لحلها، وهذا ما أقره المؤتمر القطري السابع لحزب البعث الذي انعقد في أواخر 1968 وبداية 1969، حيث عبر عن موقفة الإيديولوجي من المسألة معترفا بحق الكرد في التمتع بحقوقهم و قوميتهم (حامد محمود، 1992) خاصة بعد أن رأى بأن النظام الجديد ما يزال هشا و غير مستقر ويستند إلى قاعدة جماهيرية ضعيفة، وأنه بعد مرور خمسة أشهر على الانقلاب، فإنه لم يتم تطهير المؤسسة العسكرية من العناصر المهددة له، لذا فإنه خلص إلى ضرورة استمالتهم كي يوطد هيبة الدولة، لذا فتح معهم باب الحوار، رغم شكوكهم في نوايا البعث، الذي أعلن بصراحة عن توجهاته القومية العربية وأنه ينظر بعين الريبة لكل قومية تناقض توجهاته العروبية. (سهيل، 2015)

لقد أوفد الرئيس العراقي أحمد حسن البكر في شهر جويلية 1969 سعدون غيدان عضو مجلس قيادة الثورة نحو كردستان للقيام بجولة مباحثات تمهيدية مع الزعامات الكردية، ورغم فشل الزيارة، إلا أنها كانت فرصة لتقريب وجهات النظر ولتحريك المياه الراكدة بين الجانبين، وهذا ما اتضح من خلال تصريحه: الذي أكد فيه على أن مجلس قيادة الثورة جاد في مسعاه التفاوضي ،لذلك وفي 3 أكتوبر عام 1969، فعّلتْ حكومة بغداد قانون الذظام الإداري الجديد للجمهورية العراقية، حيث تضمن تقسيم العراق إلى 16 محافظة، بعد أن كانت 14 سابقا، والتي بدورها تنقسم إلى أقضية ونواحي. وتطبيقا لقانون 4 أكتوبر 1969، عملت على استحداث وحدتان إداريتان جديدتان، ويتعلق الأمر بكل من محافظة دهوك الكردية في الشمال، و محافظة السماوة العربية في الجنوب، مع توسيع صلاحيات الحكم اللامركزي لقادة الوحدات الإدارية الجديدة (المحافظات) في تسيير شؤونها، وهذا ما أكدته صحيفة الجمهورية العراقية في 5 أكتوبر عام 1969 بالقول :"... عند وضع القانون أخذت الحكومة بعين الاعتبار المطالب المشروعة للشعب الكردي فيما يتعلق بالإدارة المحلية تحت علم الوحدة الوطنية. .." (شاكرو خدو، 2008).

لقد أبدى البعثيون مرونة كبيرة فيما يخص مسألة الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق، ويعود ذلك لقناعتهم بأن الحل يجب أن يكون سلميا، خاصة بعد الضغوطات الخارجية من إيران، لأن هذه المسألة لم تكن واردة أصلا في عقيدة البعثيين، بل كانت من أجل تمتين أسس نظامهم وبالتالي استقرار العراق.

إن فشل المحاولة الانقلابية في 21 جانفي عام 1970 م، عجلت بتقارب حكومة البعث بقوى المعارضة، الأمر الذي تمخض عنها تشكيل حكومة جديدة، كان للكرد منها منصبان وزاريان وهما لاحسان شير زاد، الذي عين وزيرا للبلديات، و محسن دزة وزيرا بلا وزارة، وقد قدّر لهاتان الشخصيتان أن تلعبا دورا ايجابيا في المحادثات بين الحكومة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني، ومع مطلع عام 1970 ساد هناك توافق بين الطرفين، بعد أن دخلت المفاوضات مراحل جد متقدمة، وهذا ما أبانت عنه الحكومة بنيتها غلق ملف الكرد وبضرورة تسويته بشكل نهائي، وذلك بعد اللقاء الذي جرى في جانفي عام 1970، والذي خلص إلى ما يلي:

– الإقرار بشرعية المطالب الكردية

– الالتزام بتنفيذ الحقوق الثقافية للكرد وحقهم في المشـــاركة في نظام الحكم.

– أن يكون الإداريون في المناطق الكردية من العنصر الكردي.

– تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية

– العمل على ايجاد الخطوات المناســبة لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها أغلبية كردية، تبعا لإحصـــاء رسمي ســيجرى لهذا الغرض. (ســـهيل، 2015) وهذا ما ألمح إليه نائب الرئيس العراقي صدام حسين بالقول: "... في الوقت الحالي، والآن تحديدا وصلت البلاد إلى حد، بحيث يتوقف عمليا مصـــير الثورة كلها في العراق، على حل المسألة الكردية. .."، وهذا ما أكده مصطفى بارازاني لصحيفة البرافدا السوفياتية بالقول:"...إن تسوية القضية الكردية يجب أن يصبح جزءا من العملية الديمقراطية العامة في الجمهورية العراقية، وبالتالي يجب أن تساهم في توطيد استقلال العراق الوطني. .. ". (شاكرو خدو، 2008) وبعد مفاوضـات ماراطونية بين الجانبين، وبعدالخسـائر الجسـيمة التي لحقت بهما، وما ترتب عنها من استنزاف لقدرات العراق المادية والبشرية بسبب طول أمد الحرب، كان من الضروري وضع حد لهذه المأساة.لذا توجه نائب الرئيس صـــدام حســـين مع أوائل مارس عام 1970 نحو الشـمال للقاء مصـطفى بارازاني، وقد نتج عن هذا اللقاء وضـع برنامج سـياسـي عام، تضـمن المبادئ الأسـاسـية لتسـوية القضـية الكردية في العراق، والتي كللت بصـــدور بيان 11 مارس 1970. (مايكل إم، 2012)

2 – مساعي الحكومة العراقية لاحتواء الأزمة الكردية:

2–1– بيان 11 مارس 1970:

في الحادي عشر من مارس 1970، صدر البيان الشهير باسم بيان آذار، الذي ذكر فيه مجلس قيادة الثورة العراقي، أنه أجرى اتصـــالات مع مصـــطفى بارازاني، وتم تبادل وجهات النظر التي أدت إلى اتفاق الجميع بضرورة قبول ما جاء فيه والعمل على تنفيذها، وهذا بعض ما جاء فيه: تصـــبح اللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية لغة رسمية في المناطق التي تقطنها غالبية كردية وتكون الكردية لغة التعليم في تلك المناطق، تدرس اللغـة العربيـة كلغـة ثـانيـة في جميع المـدارس التي يكون التعليم فيهـا بالكردية. تدرس اللغة الكردية في العراق كلغة ثانية ضـــمن الحدود التي يرسمها القانون.

ضمان مشاركة الكرد في الحكومة وإزالة كل مظاهر التمييز بينهم و بين القوميات الأخرى فيما يتعلق بتسـلم المناصـب الحسـاسـة والمهمة مثل الحقائب الوزارية والقيادات العسكرية.

يتم اختيار مدراء النواحي و مدراء الشرطة والأمن من بين الكرد.

تعترف الحكومة بحق الشعب الكردي في إقامة تنظيمات الطلاب، الشباب، النســـاء والمعلمين الخاصـــة بهم وترتبط هذه الاتحادات بمثيلاتها في المركز.

– ستخصص رواتب تقاعدية لعوائل شهداء الحركة الكردية المسلحة الذين استشهدوا في العمليات العسكرية المؤسفة وكذلك للذين أصيبوا بعاهات بدنية تمنعهم من العمل.

– ســـيكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا. (Yildiz، 2004) وعطفا على هذا البيان، أصـدرت الحكومة العراقية بيانا آخر جاء فيه ما يلي: "... تحقق اليوم نصر كبيرلهذين الشعبين، الذي تضمن السلام والعلاقات الأخوية الودية بين هذين الشـعبين. ..ولن يكون حل القضـية الكردية صـلحا مؤقتا فحسـب مثلما تم ذلك حتى الآن، إن الحل الحقيقي للقضية الكردية هو حل سياسي مبدئي، الذي سيتم تثبيته في دستور دائم ساري المفعول. .." (شاكرو خدو، 2008)

كما بثت إذاعة بغداد بعد نشر نص الاتفاقية في نفس اليوم محتوى برقية مصـــطفى بارازاني، التي هنأ فيها رئيس الجمهورية العراقية وأعضـــاء مجلس قيادة الثورة، كما اســتقبل الوفد الكردي اســتقبالا رسميا أذيع احتفاله في التلفزيون العراقي، حيث أعلن فيه الرئيس أحمد حسـن البكر ما يلي: "...إن شـــعبنا كردا أو عربا قد عاد إلى وحدته وأن علاقات الأخوة أصبحت تقوم على أسس متينة، ولا إنفصام لهذه الوحدة.. .")حامد محمود، (1992

كما شدد مصطفى بارازاني في اجتماع استثنائي عقدته اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردســتاني أوائل شـهر أفريل، على ضـرورةإجراء اتصـالات دائمة ومسـتمرة مع حزب البعث بالقول:"... يتم التعاون بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردســتاني على نطاق واســع، إلا أن رفاهية البلاد وتعزيز قدرتها يتطلبان توحيد جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية واحدة. ..يجب أن تشـــارك فيها جميع القوى الوطنية وهي ضـــرورية لمصـــالح البلاد، وذلك لكي يتحمل الجميع المســؤولية ويســتطيعون ســدّ الطريق أمام خصــوم النظام. .." (شــاكرو خدو، 2008)

يعد هذا البيان انجازا ميدانيا مهد الطريق لتجاوز الصراع وايجاد الحلول الواقعية للنزاع، حيث كان متزنا راعى مصـلحة كلا الجانبين، أما ميدانيا فإنه وبعد نصف سنة من إعلانه اقدمت حكومة بغداد على خطوات نذكر منها ما يلي:

إعلان السلام في المنطقة الشمالية بشكل دائم يختلف عن السلام المؤقت.

– اعتراف حزب البعث بالقومية الكردية كواقع يجب التعامل والتعايش معه، واعتبار حركة الشعب الكردي معبرة عن تطلعاته القومية.

- الإعلان عن حل تنظيم الفرسان، والذي كان أداة في يد السلطة لمواجهة الكرد.
- إدماج الموظفين في وظائفهم.
- سن قانون لحفظ حقوق ضحايا الحركة الكردية.
- تمكين الكرد من الوظائف الحساسة في الدولة.
- تحويل قوات البيشمركة إلى قوات حرس الحدود.

– العمل على إعادة الاعمار والاهتمام بالبنية التحتية للمناطق الكردية وتمكينها من التنمية الاقتصـــادية، الثقافية، الاجتماعية والعلمية (نبيل، 1991).

وكرد فعل على هذه الخطوات رحبت صـــحيفة التآخي الناطقة باســـم الحزب الديمقراطي الكردســتاني في 12 ســبتمبر 1970 حيث كتبت ما يلي: "... إن حل المشـــكلة الكرد ية، قد جرى نتيجة جهود حزبين تقدميين وجميع القوى التقدمية والديمقراطية في البلاد، واســـتنادا إلى إيمان مشترك بالمبادئ التقدمية في حق تقرير المصير. ..إنه بالرجوع إلى ما تم انجازه في غ ضون شهور ا لسنة الما ضية فمن غير الممكن مقارنته مع ما تم تحقيقه من مكاســـب في فترات الهدنة المختلفة مع الحكومات السابقة.. . " (نبيل، 1991)

لقد تم الاتفاق على التدرج في تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي، والتي حددت بأربع ســـنوات لتنفيذها، ورغم التزامات الحكومة بما ورد فيها، إلا أنها أخلت بوعودهـا، ففي الوقـت الـذي كـان فيـه الكرد ينتظرون خطوات تطبيق الحكم الذاتي بادر النظام البعثي إلى محاولة تغيير محافظة كركوك من حيث هويتها، بنيتها الديمغرافية ومن ثم تعريبها وذلك بتوطين قبائل عربية بها بعد ان أفرزت إحصـــائيات عام 1957،، بأن ســـكانها كانوا موزعين كالتالي:

55% كرد، 30.8%عرب و14.2 % تركمـان، (Michael M، 2008) كما شـجع المواطنين العرب على الاسـتقرار بها، وذلك بمنح كل عائلة عربية تســـكن هناك قطعة أرض مجا نا، مع تقديم منحة بقيمة 10000 دينار عراقي لإنجاز منزل عليها، في حين حرموا المواطنين من أصول كردية من إنجاز مساكن جديدة لهم وترميم القديم منها، وطال هذا الإجراء كذلك قرية شـــيخان في ما بين 15 إلى 22 ماي، وقرى منطقة خانقين في ما بين 24 ماي و 8 و28 جوان 1973، كما تم طرد 400 عائلة من عائلات العمال والفنيين الكرد والعاملين في منشـــآت النفط في كركوك، حيث تم استبدالهم بالعمال العرب.

وكرد فعل على اخضـــاع إيران للجزر الخليجية الثلاث لســـيادتها، وهي طنب الكبرى وطنب الـصغرى وأبو مو سى في 30 نوفمبر 1971، قامت حكومـة البعـث بتهجير حوالي 50 ألف من الكرد الفيليين نحو إيران، والذين كانوا يقيمون في بغداد وفي مناطق الحدود وفي خانقين، وغالبيتهم من البدو الرحل المعدمين، وبعد طردهم صاروا يعيشون في مخيمات على طرفي الحدود العراقية الإيرانية، خاصـــة في منطقة عيلام. كما أُتْبَعَتْ ذلك يوم 26 فيفري 1973 بحملة مداهمات واعتقالات في قرية يوســـفان في سنجار، حيث فرضت على الآلاف من الأزيديين الكرد البحث عن ملاجئ في أعالي دينان بالقرب من زاخو، و اعتبر هذا الإجراء التعســفي نوعا من أنواع التهجير القســـري. لقد أجبر الفلاحون الكرد في قرية غيرة التابعة لمحافظة كركوك على ترك أراضـيهم للقبائل العربية، ونفس الشـيء طبق في قرية قازان في 7 مارس، 1973 وفي 26 مارس في قرية ديناترا الواقعة في ســـهل عقرة، (حامد محمود، 1992) كما جرت محاولات اغتيال إدريس

بارازاني نجل مصطفى بارازاني، ثم بارازاني نفسه، بعد أن أوعز صدام حســـين للمســـؤول الأمني في حزب البعث ناظم عازار باغتياله في مكان تواجده بمكتبه بشومان بضواحي السليمانية، حيث أرسل له يوم 29 جويلية 1971 وفدا يتكون من ممثلي الحكومة ورجال دين مســـلمين، قصـد متابعة واسـتكمال المفاوضـات معه،)كمال، (2013 حيث كان أعضاؤه ملغمين مستهدفين تصفية بارازاني، الذي نجا بأعجوبة، بعد أن انفجر حزام المتفجرات الذي كان بحوزة أحد أعضـــائه أمامه، وهذا بعد أن حال أحد جنود البي شمركة بينه وبين الحامل للحزام النا سف، والذي كان بصـــدد تقديم الشـــاي لهم، ودفع حياته ثمنا لذلك، بعد أن نجا بارازاني، وقد تبين فيما بعد أن السيارتان اللتان تم استخدامهما في تنقل الوفد، جهزتا بكميات كبيرة من المتفجرات ومعهما صـواريخ مركبة تحت المصـابيح الأمامية والخلفية، لتنطلقا نحو المقر الذي سـيتم فيه اللقاء، وأن سائقي السيارتان كانا يحملان رشاشات، بالإضافة إلى جهاز إرسال، وقد تم تفجير إحداهما بعد مطاردتها، حيث تبين بأنها ملغومة بكميات كبيرة من المتفجرات وبها ثلاثة قنا بل يدوية، أما الثانية فقد انفجرت أثناء عملية المطاردة.

و لقد كانت حصيلة العملية مقتل كل أعضاء الوفد في حين سقط خمسة قتلى من رجال مصـــطفى بارازاني، الذي أصـيب مع بعض الحاضـرين بجروح طفيفة (شريف، بلا تاريخ).

إن هذه العملية دلت على نوايا البعث السـيئة، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة بين الطرفين، وتبين للكرد بأنه كان يناور لكسب الوقت فقط، وأنه لم يكشـــف عن أهدافه الحقيقية تجاههم، وأن هذا الاتفاق بقي حبرا على ورق (سهيل، 2015) وأن العلاقات تدهورت إلى مستوى غير مسبوق.

لم تنه اتفاقية الحكم الذاتي عام 1970، الحرب مع الحكومة المركزية، بل كانت مجرد تهدئة و جولة من جولات الـصراع رغم أنها جسدت بعض مطالبهم، التي اصـــطدمت بواقع تنفيذها، مما دفع بهم إلى البحث عن تأييد إقليمي ودولي لقضـيتهم، وبالتالي العودة إلى الحرب. لذا اسـتثمروا

في المتغيرات التي طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية، وقد صَاحَبَ كل ذلك رغبة كل من إيران والولايات المتحدة في إضعاف العراق وتطويقه في المنطقة، و لن يتأت ذلك لهما إلا بتعفين الوضع في شماله والاستفادة منه.

كان الكرد قد رفضوا تحفظ البعث على مرشحهم كريم حبيب لتولي منصب نائب الرئيس، باعتباره من أصول إيرانية، إضافة إلى عدم التوصل إلى حل مشكل كركوك وتماطل الحكومة في إجراء عملية المسح السكاني وتأجيلها، وكان هدفها من ذلك، هو تعديل التركيبة السكانية في بعض الجهات التي تخدمها، لغرض توطين العنصر العربي فيها حيث خالفت ما جاء في المادة: 14 من اتفاقية الحكم الذاتي، والتي نصت صراحة على إجراء العملية في شهر ديسمبر 1970 في المناطق محل الخلاف، مع العلم بأن الكرد يرفضون رفضا قاطعا نتائج الإحصاء إذا كان في صالح العرب، بل وذهبوا إلى أبعد من ذلك بتلويحهم إلى العودة للقتال مجددا (Yildiz، 2004).

لقد استغلوا هذه التحولات وأقدموا على طلب المساعدة الأمريكية، منذ شهر أوت 1971، كما جددوا طلبهم في مارس 1972 بوساطة إيرانية، بعد أن قدم جهاز السافاك طلبا إلى مسؤول الأمن القومي الأمريكي للنظر في إمكانية مساعدتهم عسكريا، لكن الولايات المتحدة تجاهلت مطلبهم، بحجة أنها ستواجه معارضة شديدة من الدول العربية، وهذا من شأنه التأثير على علاقاتها بها، بسبب دعمها لمقاومة غير عربية، كما رأت أن ذلك سيشجعهم على الثورة في إيران وتركيا، وأنه سيضر بعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد سياسة الانفراج الدولي في هذه الفترة، فضلا عن الرفض الداخلي لتدخلاتها في الخارج، خاصة بعد حرب الفيتنام. (عماد، 2016)

لقد استغلت إيران خروج بريطانيا من منطقة الخليج لتمد نفوذها هناك، وذلك بدعم من الولايات المتحدة، بموجب مبدأ نيكسون الذي تم إقراره عام 1969، والذي نص على ضرورة دعم الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة لدرء التواجد السوفياتي فيها، وبذلك أصبحت إيران المستفيد الأول من هذا الوضع، حيث عملت على إضعاف العراق بفضل مساعداتها للكرد ضده كما سعت مع حليفتها الولايات المتحدة إلى الإطاحة بالنظام والتضييق على السوفيات في الخليج.

لقد قام العراق بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي لمدة 15 سنة وهذا بعد زيارة الرئيس السوفياتي ألكسي كوسيجين لبغداد في أفريل 1972، وقد احتوت هذه الاتفاقية على بنود مهمة، خاصة بعد ما ورد في المادتين التاسعة والعاشرة، فقد تضمنت المادة التاسعة على: "... أنه من أجل تحقيق أمن الطرفين يقوم الطرفان الموقعان بتطوير التعاون من أجل تعزيز قدراتهما الدفاعية. .."، كما عدّتْ المادة العاشرة مفصلية، فقد احتوت على ما يلي: "... يعلن الطرفان الموقعان أنهما لن يدخلا في أية معاهدات أو المشاركة في أي مجموعات دولية أو اتخاذ أي أعمال تستهدف الطرف الآخر، ويتعهد كل من الطرفين الموقعين عدم السماح باستخدام أراضيهما في اتخاذ أي عمل من شأنه الإضرار عسكريا بالطرف الآخر...". (Dawisha، 2009)

وأمام هذه التطورات قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون برفقة وزير خارجيته هنري كيسنجر بزيارة إلى طهران في ما بين 30 – 31 ماي 1972، من أجل إجراء محادثات مع الشاه محمد رضا بهلوي، بخصوص ما جاء في هذه الاتفاقية خاصة مسألة تنامي الخطر السوفياتي، وقد خرج الطرفان بقرار تعزيز قوة إيران في الإقليم، وأن الولايات المتحدة تتعهد بحماية الأنظمة الصديقة والحيلولة دون سقوطها، وأنها ستطور من منظومة الصواريخ الإيرانية، في خطوة مضادة على المساعدات السوفياتية للعراق، مع إعادة النظر في إمكانية مساعدة الحركة الكردية ضد نظام البعث، على اعتبار أن إيران تدعمهم وتقوم بمساعدتهم. لقد كانت هذه الزيارة فرصة مواتية لطرح الملف الكردي على طاولة المشاورات، الذي اعتبر مهم في سياق تطور الصراع الكردي مع الحكومة المركزية، وذلك من أجل إعطائه دفعة قوية.

إنه وبعد نهاية المحادثات الإيرانية الأمريكية يوم 01 جوان 1972، أقدم العراق على اتخاذ قرار تأميم شركة نفط العراق، وقد مثل هذا القرار تحد للولايات المتحدة وتهديدا مباشرا لمصالحها في المنطقة،خاصة وأنا نسبة مساهمة شركاتها في نفط العراق بلغت حوالي (23.75٪)، ما عجل بتقديمها للمساعدات العسكرية للكرد عبر إيران)عماد، (2016

إنه ورغم نكوص حكومة بغداد عن تطبيق مخرجات ما جاء في اتفاقية 11 مارس 1970، إلا أنها مثّلتْ خطوة مهمة في تاريخ العلاقة مع الكرد، إذ أقرت ولأول مرة حقوقهم القومية الأساسية، خاصة ما اختص منها بنظام الحكم الذاتي. قد يكون غياب طرف ثالث ضامن لتطبيق الاتفاقية هو سبب تنصل الحكومة العراقية من التزاماتها، ناهيكم عن عقلية النظام الحاكم، الذي لا يعترف بالممارسة الحرة الديمقراطية، فهو نظام دكتاتوري شمولي، إضافة إلى غموض سياسة حكومة البعث في عدم تحديد مناطق الحكم الذاتي. بصورة تتلاءم ووضع الكرد، وهذا بعد تحييد كركوك الغنية بالنفط ومدن أخرى كانت محل خلاف (ابراهيم & الشمري، 1999)

لقد أبدت صحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني (التآخي) ملاحظاتها في مقالها الافتتاحي حول خطوات تنفيذ الاتفاقية والتي لم تكن لترقى في مجملها لتطلعات الكرد، حيث ذكرت ما يلي :"... إن ما يطالب به الشعب الكردي وباختصار لا يتعدى تطبيق اتفاقية مارس نصا وروحا، والمشاركة القادمة والكاملة في حكم البلاد وتحديدا المنطقة الكردية،

وتحقيق الحكم الذاتي في موعده وتطوير المنطقة الكردية على نحو متكافئ مع غيرها من المناطق، وإقامة نظام ديمقراطي يطمئن في ظله الشعب الكردي على أن حقوقه القومية التي حصل عليها لن تكون مجالا للالتفاف عليها. .. ولكن تحقيق هذه المطالب لا يمكن فصله عن موضوع وضع حد للمحاولات الدائرة لتفتيت الحركة الوطنية الكردية وتصفية قيادتها.. . إن سيادة القانون في المنطقة الكردية وتقوية وحدة البلاد وتحقيق مركزية السلطة. إنما يمكن الوصول إليها بالتعاون مع هذه القيادة الكردية وليس بمعزل عنها. .." (نبيل، 1991)

لقد رأت حكومة البعث بأنها استجابت لمعظم ما جاء في بيان 11 مارس 1970، حيث أصبحت اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق التي يغلب فيها العنصر الكردي، كما أصبحت تدرس في باقي مناطق العراق باعتبارها لغة ثانية بعد اللغة العربية، كما أصرت على مشاركتهم في الحكم، وأن يكون أحدهم نائبا للرئيس، مع منحهم حرية تشكيل التنظيمات السياسية، النسائية، المدنية وتمويل كردستان وتأمين معاشات ومساعدات أسر القتلى، وتعديل الدستور ليضم الجنسية العربية والقومية الكردية (ابراهيم &الشمري، 1999)

2–2 قانون الحكم الذاتي 11 مارس 1974 وموقف الكرد منه:

إن جو التفاؤل اصطدم بمعوقات زادت من تعقيد المشكلة وتفاقمها، فبعد أن حدد بيان 11 مارس 1970 مهلة أربع سنوات لتطبيق قانون الحكم الذاتي، ازداد الشرخ أكثر و اتسعت الهوة بين حكومة البعث والحركة الكردية، حيث عقدت أول جلسة مباحثات في 16 جانفي 1974، بين ممثلي الجبهة الوطنية العراقية، التي تضم حزب البعث والحزب الشيوعي وممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد ترأس صدام حسين وفد الجبهة الوطنية العراقية، ونظرا لاختلاف وجهات النظر، امتنع الوفد الكردستاني عن مواصلة الاجتماعات،)الله، بلا تاريخ(وفي 22 فيفري 1974، أرسل الحزب الديمقراطي الكردستاني من جديد وفدا آخر إلى بغداد بهدف استئناف المفاوضات، لكنه لم يتم استقباله، وفي 3 مارس 1974، استقبل صدام حسين ادريس نجل مصطفى بارازاني، الذي اقترح على الحكومة تأجيل تنفيذ الاتفاقية، لتنفذ في 11مارس 1975، غير أن اقتراحه قوبل بالرفض من طرف الحكومة التي أصدرت يوم 11 مارس قانون الحكم الذاتي من طرف واحد، كما أمهلت مصطفى بارازاني مدة 15 يوما لقبوله، لكن هذا الأخير رفض ذلك، بعدها أعلن راديو الكرد استمرار الكفاح المسلح حتى تحقيق الاستقلال،)عباس، (2017 وبذلك تجددت الحرب وقررت حكومة بغداد القضاء على الحركة الكردية.

يذكر بأن اللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية، التي تكونت من حزب البعث والحزب الشيوعي أعدت مشروعا، تضمن الحكم الذاتي في إقليم كردستان. وقد كان هذا المشروع في الأصل ورقة عمل تقدم بها الحزب، وتمت مناقشتها وإثرائها في اجتماعات عامة، حضرتها شخصيات مستقلة من الكرد، العرب والأقليات الأخرى، حيث رفعت إلى اللجنة العليا للجبهة، و تم التوافق عليها في صيغتها النهائية، بعدها جرى تسليمها إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني لدراستها وإبداء رأيه فيها، وقد دارت المناقشات بين الحزب وأعضاء هذه اللجنة حول مشروع الحكم الذاتي، لكنه رفض الانضواء تحتها، وفي مقابل ذلك وضع تصوره ووجهة نظره حول الحكم الذاتي في 9 مارس 1973، لكن صدام حسين رد على الأمين العام المساعد للحزب أثناء الاجتماع لمناقشته مسودة المشروع، الذي دعت إليه قيادته القطرية يوم 18 أكتوبر من نفس العام بالقول: "...وكما هو معلوم لكم أن الإخوة في الحزب الديمقراطي الكردستاني سبق أن قدموا مشروعا، ولكننا لم نناقش ذلك المشروع لأنه– كما نراه– بعيد عن مفهوم الحكم الذاتي. .." (نبيل، 1991)، وقد أشرَّ كلامه على تصاعد حدة التوتر بينهما.

لقد رأت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في اجتماعات الحكومة لمناقشة المشروع، تمييع للموضوع، وبالتالي فهو مشروع أحادي الجانب من طرفها لا يراعى انشغالاتها، في حين رأت حكومة بغداد بأنها لم تُخل بالتزاماتها، التي أعلنتها في بيان 11 مارس 1970، خاصة ما تعلق بمسألة إعادة إدماج المفصولين وتعميم استعمال اللغة الكردية ومعاشات عائلات الذين قضوا في المعارك ومرتبات المسرحين وإقامة الوحدات الإدارية وإدماج 6000 كردي ضمن حرس الحدود، كما ادّعَت بأنها منحت حوالي 6000 من البيشمركة مرتبات حتى إيجاد عمل قار لهم، كما ذكر الجانب الحكومي بأن الكرد لم يقدموا ولا مرشحا واحدا لهم، ليكون أحد نواب رئيس الجمهورية تنفيذا لنص المادة: 12 من البيان، كما أن المادة: 15 والتي نصت على مساهمتهم في السلطة التشريعية (المجلس الوطني العراقي) لم يتم تنفيذها و ذلك بسبب الظروف التي تمر بها منطقة كردستان، وأنهم لم يلتزموا بغلق الحدود مع إيران والتمكين لسلطة الدولة على طرفي الحدود (نبيل، 1991)

لقد تحججت السلطات العراقية بأنها تواجه التزاما ثوريا، وهو تنفيذ خطة الحكم الذاتي في مدة أربع سنوات، وأن كردستان حسب وجهة نظرها، أصبحت ملاذا للفارين من سلطة العدالة والعناصر المعادية للنظام، وهذا ما رأت فيه عدم وجود نوايا جدية من قبل الكرد في تنفيذ التزاماتهم وأن قيادتهم تبنت كل خصوم النظام والمتآمرين عليه، مع استمرار فتح الحدود، وهذا ما يتناقض مع روح الاتفاق.

إن ما زاد من تأزيم الوضع هو صدور هذا القانون من طرف واحد، خاصة وأنه شمل محافظات أربيل، السليمانية ودهوك فقط، والتي حصرت في مساحة قدرت بـــ: 37 ألف كيلومتر مربع، والتي تمثل نسبة 53 ٪ من

مساحة كردستان العراق. كما أقدم أحمد حسن البكر على تعيين أعضاء المجلس التشريعي والتنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي ليصبح 60 من بين 80 عضوا بالمجلس التشريعي من بين الموالين للحكومة المركزية والمنشقين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين حدد صلاحياتها، التي انحصرت في الخدمات البلدية وتنفيذ سياسة الحكومة المركزية، التي احتكرت كل السلطات الأمنية والسياسية لدى أجهزتها، كما لم يتم تحديد النسبة المعلومة من واردات النفط لكردستان وتم إلغاء وزارة شؤون الشمال، وبذلك تم الإجهاز على اتفاقية 11 مارس 1970 بشكل نهائي (ابراهيم &الشمري، 1999)

وكخطوة استباقية صرح مصطفى بارازاني، بأنه سوف لن يكون مستعدا للاعتراف بنتائج الإحصاء حول كركوك،إذا صبت في غير صالح الكرد وذلك بالقول:"...إن كركوك جزء من كردستان، وإذا ظهر في الإحصاء أن أكثرية سكانها ليسوا من الكرد، فأنا لا أعترف بذلك، ولن أتحمل أمام الكرد مسؤولية التخلي عن كركوك، وربما يحدث ذلك بعد موتي. .." (نبيل، 1991)

إن هذا التصريح يتعارض مع رؤية حكومة البعث التي ارتكزت في عملية الاحصاء على النقاط التالية وهي:

- إجراء إحصاء عام.
- اعتماد إحصاء عام 1957، لتحديد الطبيعة القومية لهذه المناطق، بحكم أن هذا الاحصاء تم قبل تفاقم المشكلة.
- إقامة إدارة مختلطة من القوميات المتواجدة بها شريطة أن تكون تابعة للحكومة المركزية.

لقد احتوى نص قانون الحكم الذاتي 11 مارس 1974 على العديد من المواد نذكر بعضا منها:

المادة الأولى:

- تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.
- تتحدد المنطقة حيث يكون الكرد غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان 11 مارس. وتعتبر قيود إحصاء عام 1957أساسا لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجرى فيها الإحصاء العام.
- تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية، السياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية.
- المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق.
- تكون مدينة أربيل مركزا لإدارة الحكم الذاتي.
- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

- تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.
- تكون اللغتان العربية والكردية لغتي التعليم للكرد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه.
- تنشأ مرافق تعليمة في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية، وتدرس اللغة الكردية إلزاميا.
- لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم.
- يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة عشر:

- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء. ويكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي. ويتمتع رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بحقوق الوزراء، ولرئيس الجمهورية حق إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا.

المادة السابعة عشر:

- ماعدا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها. وترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية".
- وتعين السلطة المركزية وزير دولة يقوم بتنسيق أعمال السلطة المركزية وهيئات الادارة الذاتية. ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها بعد صدورها. (Yildiz، 2004)

لقد ادّعى البعثيون بأنهم قاموا بتنفيذ 35 فقرة من نص اتفاقية الحكم الذاتي، خاصة الفقرات المتعلقة بالدستور، وحمّلُوا الكرد مسؤولية قيامهم بالكثير من الخروقات، مثل تعاونهم مع دول أجنبية خاصة إيران، الذي اعتبروه مساسا بالسيادة الوطنية العراقية، وأنه من الضروري قطع صلاتهم بالجانب الإيراني، ويمكن إجمال هذه الخروقات فيما يلي:

- تدفق السلاح الإيراني بكميات معتبرة إلى شمال العراق وخاصة في فترة احتدام الخلاف بين الجانبين العراقي والإيراني.
- وصول أسلحة ثقيلة إلى القوات الكردية عبر إيران.
- إنشاء محطة إذاعية جديدة الأمر الذي شكل خرقا للمادة 11 من بيان مارس 1970.

- تدريب عدد من البيشمركة على استعمال الأسلحة المختلفة خاصة الأسلحة الثقيلة في إيران.
- تزويد إيران بمعلومات عسكرية عن الجيش العراقي، من قبل عناصر على صلة وثيقة بمصطفى بارزاني وبإيران.
- وقوف مصطفى بارزاني إلى جانب القوات الإيرانية في عدة مواجهات حدودية بين قوات البلدين.
- تداول العملة العراقية المزورة، والتي قامت الدوائر الإيرانية بصكها، بغية تدمير العملة والاقتصاد العراقيين.
- تبادل الزيارات بين قياديين من الحزب الديمقراطي الكردستاني ومسؤولين إيرانيين.
- محاولة القيادة الكردية إعطاء الحل السلمي طابع الانتصار وفرض الحل بالقوة، لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي.
- توجه منطقة كردستان بعيدا عن سلطة الدولة المركزية.

خلصت حكومة البعث إلى أن هذا الواقع الجديد على الأرض لا يوشي بحسن نوايا الكرد في إقامة الحكم الذاتي، بل إن هدفهم النهائي هو الاستقلال،)مايكل إم، (2012 لكن القيادة الكردية رأت بأنها ورغم مماطلة حكومة البعث في تطبيق ما جاء في الاتفاقية، إلا أنها بقيت متمسكة ببنودها، يتضح ذلك من خلال المذكرة التي رفعتها إلى الحكومة العراقية، تنبهها فيها من تصرفاتها ومواقفها التي لا تتلاءم مع الاتفاقية، ومن أهم ما جاء في هذه المذكرة ما يلي:

- قيام حزب البعث بتعليق تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية، حيث ربطها ببعض الشروط والقيود التي لم ترد في الاتفاقية.
- عدم التزام السلطة بتنفيذ البند الثالث من الاتفاقية، فيما يخص مشاركة الشعب الكردي في الحكم والسلطة، فقد نص دستور عام 1970، على أن مجلس قيادة الثورة هو الذي يمثل السلطة التشريعية.
- تقليص المنطقة الكردية إلى أدنى حد، هدم وإزالة الكثير من القرى الكردية، وتهجير عشرات الآلاف منهم نحو إيران بحجة تبعيتهم لها.
- قيام الحكومة العراقية بحظر استعمال اللغة الكردية في مدارس خانقين وكركوك والسعي نحو تعريبهما منذ عام 1970، حتى عام 1974، وهذا ما يتنافى واتفاقية 11 مارس 1970. (شريف، بلا تاريخ)
- استبعاد منطقة كركوك عن السيطرة الكردية، وجعل أربيل عاصمة للإقليم.
- أن تكون أية منطقة تابعة لسلطة الحكم الذاتي، تتوافر فيها أغلبية كردية، وأن تكون ميزانيتها جزءا من ميزانية الدولة العراقية.
- تبعية جهاز الشرطة لمديريات الأمن العام في وزارة الداخلية، مع خضوع موظفيه للقوانين والتنظيمات المعمول بها في جمهورية العراق.
- خضوع مكاتب السلطة المركزية في الإقليم للوزارات التابعة لها، وذلك بأخذ أوامرها منها.
- حصول القرارات القضائية على شرعيتها من قبل محكمة الاستئناف العليا في بغداد.
- تعيين الرئيس أحمد حسن البكر لخمسة وزراء كرد موالين للحكومة.

وعموما فإنهم رأوا في إجراءات الحكومة مصادرة لحقهم واحتيال على الحكم الذاتي الحقيقي. (عماد، 2016)

لقد أصر البعثيون على تطبيق قانون الحكم الذاتي بالطريقة التي يرونها مناسبة، في حين رفض الكرد الحلول البعثية، مما جعلهم يحملون السلاح من جديد، واشتعل الصراع حيث قادت حكومة بغداد ضدهم حرب إبادة مستقدمة تعزيزات عسكرية قدرت بحوالي 250 ألف جندي بكامل تجهيزاتهم العسكرية البرية والجوية، كما استخدمت الطائرات، الدبابات، الصواريخ، حيث جرى تدمير مئات القرى وتشريد مئات الآلاف من أبناء الشعب الكردي، ومعهم عشرات الآلاف من الضحايا، فعلى سبيل المثال كانت نتيجة إحدى الغارات الجوية على مدينة (قلعة دز) في 24 أفريل 1974، مقتل 134 مواطنا وجرح 170 آخرين، كما لجأ الكثير من السكان إلى إيران وألقي القبض على العديد منهم حيث تعرضوا للتعذيب والإعدام، وأمام هذا الوضع المأساوي، اضطرت القيادة الكردية إلى طلب الدعم اللوجيستي ومعه المادي من إيران التي زودتها بمختلف الأسلحة، المعدات والتموين، كما جرى علاج الجرحى من قوات البيشمركة في المشافي الإيرانية. (شريف، بلا تاريخ)

لقد ساعد الدعم الإيراني لهم في إلحاق خسائر جسيمة بالجانب الحكومي، وقد قدر عددهم بحوالي 50 ألف مقاتل، نجحوا في تحقيق إنجازات عسكرية كبيرة، بعد أن تمكنوا من إسقاط الطائرات، تدمير الدبابات والمدرعات، وهذا ما اعترف به الرئيس العراقي نفسه بعد أن صرح بسقوط أكثر من 60 ألف قتيل من القوات الحكومية، وبأن الكرد كانوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الانتصار وحسم المعركة لصالحهم، رغم فقدانهم للعديد من المقاتلين.

3– اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975 وتداعياتها على القضية الكردية حتى عام 1979.

3 – 1: اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975

ورث العراق من الدولة العثمانية، بعد أن أصبح مستقلا بعد الحرب العالمية الأولى، جملة من الاتفاقيات الخاصة برسم الحدود مع إيران، كان

آخرها بروتوكول عام 1913، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لعام 1914، لكن إيران وحسب ادعاءات العراقيين أعلنت عدم التزامها بهذه الاتفاقيات، خاصة فيما يخص مسألة مياه الأنهار المشتركة، مما دفع بالجانب العراقي إلى رفع شكوى لدى عصبة الأمم عام 1934، التي أوصت بضرورة حل النزاع بالطرق السلمية وبالمفاوضات المباشرة، وفعلا تمت تسوية النزاع بعد توقيع معاهدة الحدود بين البلدين في 4 جويلية 1937، حيث بقت سارية المفعول، لكن ومع تولي حزب البعث السلطة أدخل العراق في أزمة حدودية جديدة معها في شهر فيفري 1969، مما دفع بالشاه محمد رضا بهلوي إلى إلغاء المعاهدة يوم 19 أفريل 1969، حيث أخضعت إيران الشاطئ الشرقي لشط العرب وإمارة المحمَّرة العربية لسيادتها والتي كانت تابعة للعراق أيام الانتداب البريطاني، وبالتالي تغيير ما أقرته الاتفاقية فيما يخص قواعد الملاحة في شط العرب، مما أدى إلى استنفار جيشي البلدين وحدوث مناوشات على جانبي الحدود. (شريف، بلا تاريخ)

لقد رد العراق على هذا التصعيد الإيراني، بتقديم مذكرة خطية إلى الأمم المتحدة يوم 12 فيفري 1974، للنظر في مسألة التوتر معها، حيث أحيلت الشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر في الثامن والعشرين من نفس الشهر توصية بموجب القرار رقم: 348، طلب من خلاله الأمين العام للأمم المتحدة بمتابعة موضوع النزاع، مع إيفاد ممثل شخصي له لزيارة المنطقة، وأن يرفع تقريرا مفصلا عن الموضوع، وتم تعيين السفير المكسيكي في الأمم المتحدة ويكمان مونيوز ممثلا له، وفعلا زار كلا من بغداد وطهران، واستمع إلى وجهات نظر الطرفين، بعدها قدم تقريره إلى الأمين العام في 16 ماي 1974، والذي التزم من خلاله الطرفان بما يلي:

- وقف إطلاق النار وذلك تنفيذا لقرار مجلس الأمن في 7 مارس 1974.
- سحب قوات البلدين العسكرية على الحدود وتهيئة الأجواء لبدء مفاوضات جادة، مع الامتناع عن القيام بأعمال عدائية، وقد جرت لهذا الغرض مفاوضات تمهيدية بإسطنبول فيما بين 13 – 18 أوت 1974 (Reza، 1975)

في ظل هذه الأجواء قادت قوات البيشمركة هجومات أخلطت حسابات الحكومة العراقية، وأربكت قواتها، واستنزفت قدراتها العسكرية وزعزعت نظامها السياسي، لذا لجأ البعث إلى البحث عن تسوية مع إيران على حساب الكرد، وهذا ما تم فعلا بعد أن طلب نائب الرئيس العراقي صدام حسين في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالرباط في الفترة الممتدة فيما بين 26 – 28 نوفمبر 1974 وساطة أطراف إقليمية عربية، خاصة بعد ما طرحت مسألة العلاقات العراقية الإيرانية، ولهذا الغرض كُلِّفَ الملك الأردني حسين بقيادة هذه الوساطة، كما نشطت في نفس الاتجاه الوساطة المصرية. وفي 17 جانفي 1975، اجتمع الوفدان العراقي والإيراني في إسطنبول، وفي سؤال لأحد الصحفيين وجهه لوزير الخارجية الإيراني فيما إذا كان الاتفاق مع العراق يكون على حساب الكرد؟ أجابه بالنفي، ثم استدرك قائلا: إذا اتفق طرفان من ثلاثة أطراف نزاع، فسيتضرر الطرف الثالث بالتأكيد. (.Anon، كردستان)

كرد فعل على هذه التطورات والتصريحات سارعت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى عقد اجتماع في شهر جانفي عام 1975، لمناقشة فحوى اللقاء الذي جرى بين وزيري الخارجية لكلا البلدين، حيث فهم منه، بأنهما قد يتوصلا إلى تسوية على حساب القضية الكردية، وقد لمَّح إلى ذلك مصطفى بارزاني في هذا الاجتماع بما يلي: ". .. إن الموضوع لا يتعلق بإيران وحدها، بل أن هناك طرف أكبر منها يشارك في هذا الموضوع أيضا... "،)المصور، بلا تاريخ(وفي سياق متصل عرض الرئيس المصري محمد أنور السادات على شاه إيران الذي زار كلا من الأردن ومصر في الفترة الممتدة فيما بين 6 إلى 12 جانفي 1975، بحث قضية حل الخلافات مع العراق، في مقابل ذلك توجه أحد قيادي الحركة الكردية إلى القاهرة، من أجل معرفة مآلات الوساطة المصرية، حيث أكد السادات للوفد الكردي ما يلي: ". .. إن الشاه رجل نبيل وشريف وموقفه من قضيتكم نبيل وشريف... وأنها ليست معروضة للمساومة في المفاوضات، وأن الشاه مصر على ذلك، وإنني من جانبي أريد تطمين حقوقكم في هذه الوساطة التي باشرنا بها فعلا. ..". (.Anon، كردستان)

إن بوادر صياغة اتفاق عراقي إيراني على حسابهم، باتت واضحة، ويمكن استخلاصها من الرسالة التي وجهها شاه إيران إلى وزير الخارجية الأمريكي والتي جاء فيها ما يلي: ". .. بالنسبة إلى الكرد، فقد حصلت على وعدين من صدام: الأول، أن أمام بارزاني أسبوع واحد لتقرير إن كان سيبقى في العراق، أو الانسحاب إلى إيران من دون إسالة دماء، حيث سيجد ملجأ وحياة لائقة. والثاني: أن القوات الأمنية من البلدين ستعملان مع بعضهما وتزودان بعضهما بمعلومات عن الكرد حول أي منهم الجيد وأيهم السيئ (الشيوعيون)، وهذا من شأنه منع تأسيس جماعة كردية شيوعية في مناطق بارزاني...". (ابراهيم &الشمري، 1999)

تشير بعض المصادر إلى أن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر قام بزيارة سرية إلى بغداد، استمرت لمدة 24 ساعة، التقى فيها بقادة البعث، حيث تم وضع أسس اتفاقية الجزائر وذلك في أواخر شهر فيفري 1975، لذا يذهب البعض إلى اعتبار الاتفاقية قد طبخت في واشنطن قبل أن تنضج في الجزائر، وأنها جزء من المخطط الامبريالي الأمريكي في المنطقة.

إنه وفي سبيل القضاء على الثورة الكردية، سلك نظام البعث كل السبل لتحقيق هدفه، ولو تطلب الأمر التضحية بجزء من أراضي العراق وسيادته، لذا طلب نائب الرئيس العراقي صدام حسين، أثناء انعقاد قمة الأوبك بالجزائر من الرئيس الجزائري هواري بومدين، التوسط بينه وبين الشاه، بهدف إجهاض الثورة الكردية، لذا استجاب لطلبه وهذا بعد وصول وفدي البلدين إلى مطار العاصمة في نفس التوقيت يوم 3مارس 1975، حيث كان الرئيس هواري بومدين يستقبل شخصيا في المطار كل الوفود التي جاءت لحضور المؤتمر، وكان نائب الرئيس العراقي صدام حسين قد توجه نحو القاعة الشرفية للمطار على غير عادة الرؤساء الآخرين ممن كانوا يتوجهون نحو مقر إقاماتهم مباشرة بعد الاستقبال، حيث كان التنسيق مسبقا مع الرئيس الجزائري، والذي يقضي بانتظار صدام حسين، حتى هبوط طائرة الشاه محمد رضا بهلوي، وهكذا تم اللقاء وجها لوجه وقام هواري بومدين بمعية وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة بدور الوساطة بين الطرفين، حيث أقنع الشاه بضرورة التباحث مع صدام حسين من أجل حل المشاكل بين الدولتين.

لم يستمر اللقاء الأول أكثر من نصف ساعة، فيما عقد اللقاء الثاني مساء الرابع من شهر مارس بمقر إقامة الرئيس بومدين وبحضوره، أما اللقاء الثالث والذي انعقد يوم 5 مارس، فكان الأطول والأكثر إيجابية، حيث استمرت فيه المحادثات من ليلة الأربعاء 5 مارس على الساعة العاشرة والنصف حتى الخميس 6 مارس على الساعة الرابعة و النصف صباحا، والذي خلص إلى تنازل صدام حسين عن العديد من القضايا العالقة، خاصة المرتبطة بشط العرب، مقابل رفع إيران يدها عن مساعدة ودعم الثورة الكردية وغلق الحدود الإيرانية في وجهها، (شريف، بلا تاريخ) وأثناء جلسة اختتام قمة الأوبك، صرح الرئيس هواري بومدين:" يشرفني أن أعلن لكم على أن اتفاقا شاملا تم التوصل إليه مساء الأمس، الذي وضع حدا للتوتر الذي كان قائما بين بلدين شقيقين إيران والعراق". (Reza، 1975)

لقد اتصل شاه إيران قبل يوم من توقيع اتفاقية الجزائر بالجنرال نعمة الله ناصري رئيس جهاز السافاك أي يوم 5 مارس 1975، يطلب منه إخطار مصطفى بارزاني، بأن إيران مقبلة على وقف دعمها للكرد، وهذا ما حصل فعلا بعد زيارة بارزاني إلى طهران، حيث أخبره نعمة الله ناصري بالتالي:

1– أن الحدود قد أغلقت أمام أي حركة.

2– أن على الكرد عدم توقع أي مساعدة من إيران.

3– على بارزاني أن يجد تسوية مع العراق بأي شرط يريد.

4– أنّ وحدات البيشمركة سوف يسمح لها باللجوء إلى إيران فقط بمجموعات صغيرة، إذا سلمت أسلحتها للجيش الإيراني.

لقد تلا ذلك توقيع الطرفان لنصوص اتفاقية الجزائر بين الحكومتين الإيرانية والعراقية، حيث احتوت على: نص اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975، معاهدة الحدود العراقية – الإيرانية 13 جوان 1975 ونصوص الرسائل المتبادلة بين وزيري الخارجية لكلا البلدين، وهذا هو نص اتفاقية الجزائر 6 مارس 1975:

" تطبيقا لمبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية قرر الطرفان الساميان المتعاقدان:

1– إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914.

2– تحديد حدودهما البرية حسب خط " التالوك" (وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر).

3– بناء على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

4– اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار. ويعلن الطرفان رسميا أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي. (Reza، 1975)

لقد نصت معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار الموقعة في 13 جوان 1975، في مادتها الثالثة على أنه:". .. بناء على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت...". (حامد محمود، 1992)

3 – 2 – تداعياتها على القضية الكردية حتى عام 1979

بعد توقيع الاتفاقية مباشرة، قامت إيران بخطوة أولى وهي سحب قواتها المدفعية والصاروخية المساعدة للكرد، وأوقفت الدعم المباشر لهم بشكل عاجل، وفي مقابل ذلك شن الجيش العراقي هجومات عنيفة على المواقع الكردية يوم 19 مارس 1975، حيث بدأت المقاومة الكردية تتراجع، حيث استسلمت معظم قوات البيشمركة، فيما رفض آخرون إلقاء السلاح، وفي يوم 22 مارس 1975، أعلن مصطفى بارزاني انتهاء العمليات القتالية، بعد تهديدات وصلته من حكومة الشاه، نلمس ذلك من

خلال حديثه الذي ورد فيه ما يلي:"... نحن اليوم وحيدون دون أصدقاء، ولم يعد الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدات، وننتظر أياما سوداء..."، وهكذا عبرت القيادة الكردية الحدود نحو إيران، ومعها حوالي 100 ألف مقاتل مع عائلاتهم، ليلتحقوا بحوالي 100 ألف لاجئ آخرين، في الوقت الذي نفت فيه القوات العراقية الآلاف منهم نحو المناطق الصحراوية والجنوبية للعراق وأغلقت الحدود، وجمعت الكثير منهم في تجمعات سكانية، وهدمت القرى على الشريط الحدودي مع إيران وتركيا، وكل القرى المحيطة بكركوك، وزج بالآلاف في السجون وأعدم البعض الآخر.

بات واضحا أن إيران تخلت عن الكرد الذين كانوا يحلمون بإقامة دولتهم المستقلة، من جهته قرر مجلس قيادة الثورة في بغداد يوم 31 مارس تمديد مهلة استسلام الوحدات القتالية الكردية، كما أعلن الرئيس العراقي يوم 3 أفريل 1975 انتهاء ما أسماه بالتمرد الكردي، مثمنا جهود إيران وتعاونها مع الجانب العراقي، وفي 5 ماي احتفلت بغداد بالانتصار على الحركة الكردية، حيث أقيم حفل عسكري، أعلن من خلاله رئيس أركان الجيش العراقي أن 1640 من القوات العراقية قد قتلوا، وأن 7903 جرحوا فيما بين مارس 1974 إلى مارس 1975 وأن 66 ضابطا قتلوا وجرح 388 آخرين. (حامد محمود، 1992)

لقد وجه الكرد رسالة إلى الـ: سي، آي، آي بتاريخ 10 مارس 1975، والتي صدرت من مقر الحركة الكردية الرئيسة يطلبون منها عدم التخلي عن قضيتهم، في الوقت الذي كان فيه مصطفى بارزاني متواجدا في طهران، وقد جاء في مضمونها ما يلي:"... يسود الخوف والقلق والارتباك في صفوف شعبنا والقوات المسلحة. إن مصير شعبنا لم يكن في يوم من الأيام مهددا بمثل هذه المخاطر التي يواجهها الآن، لا يوجد تعليل لكل ما يجري الآن. نحن نناشدكم والحكومة الأمريكية للتدخل بموجب الوعد المقطوع بتقديم المساعدة إلينا، لإنقاذ حياة زعيم المقاومة الكردية وأن تصونوا شرف عوائلنا وأن توجدوا حلا مشرفا للمشكلة...". (المصور، بلا تاريخ)

كما سلم مصطفى بارزاني في نفس اليوم رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر جاء فيها ما يلي: "... صاحب المعالي، لما كنا نؤمن دوما بحل الخلافات بالطرق السلمية، بما في ذلك تلك التي بين حليفكم وعدوه، فإننا سعداء بمرأى توصل البلدين إلى اتفاق محدد. إن التأثير الفوري والجانبي لهذا الاتفاق يكمن في إبادة شعبنا الأعزل الذي لا نصير له، بشكل لم يسبق له مثيل، لأن حليفكم سيغلق حدوده ويوقف مساعداته لنا كليا، في الوقت الذي يقوم فيه عدوه بأوسع هجوم عسكري له، والذي مازال يتواصل حتى الآن على مواقعنا. إن حركتنا وشعبنا سيبادان بطريقة لا تصدق، في الوقت الذي يسكت فيه الجميع عما يرتكب بحقنا، نحن نعتقد يا صاحب السعادة، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لها مسؤولية أخلاقية وسياسية تجاه شعبنا. وبالنظر إلى هذه الأوضاع، أرجو من سعادتكم، اتخاذ ما يلي من الإجراءات وذلك بأ سرع وقت:

1– وقف الهجوم وفتح الطريق للتباحث بيننا، لغرض التوصل إلى حل بالنسبة لشعبنا، والذي من شأنه على الأقل أن يصون كرامتنا.

2– استغلوا كل الإمكانيات للتأثير على حليفكم، لغرض مساندة شعبنا في هذه اللحظة التاريخية المأساوية على الأقل عن طريق إبقاء فرصة البقاء على الحياة لشعبنا وجيشنا، لغرض مواصلة حرب العصابات حسب طاقاتنا، حتى يتسنى لنا حل قضيتنا في إطار اتفاقية شاملة. سيادة وزير الخارجية، نحن قلقون وننتظر جوابكم لبيان موقفكم بسرعة، إننا على اطمئنان بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تبقى ساكنة بدون حراك في هذه الظروف الحرجة". (المصور، بلا تاريخ)

لقد كان الرد الأمريكي مخيبا لتطلعات الكرد، حيث أن الإدارة الأمريكية لم تكلف نفسها عناء الرد على الرسالة، ولا حتى الوقوف إلى جانب معاناة اللاجئين في إيران، وهذا ما أعلنه هنري كيسنجر في شهر مارس، أمام لجنة أو مجلس الأربعين (مجموعة ممثلي عدة وزارات أمريكية) بالقول:"... إننا سنتخلى عن الكرد لنتيح للعراق مجال الانصراف لمواجهة سوريا...".

من جهتها كشفت الاستخبارات الأمريكية موقفها من دعم الكرد، دون تنسيق مع إيران بما يلي:"...إن اتفاق الشاه الأخير مع العراق قد ترك الكرد للتعرض لوضع صعب... هناك مناشدة كردية لنا من أجل تقديم مساعدات عسكرية ومالية أحادية لهم. ولكن التزاماتنا الأساسية الماضية للكرد، كانت تتم عن طريق الإيرانيين، وفي ظل الوضع الجديد، فإننا نعتقد بأن المساعدة المباشرة من قبلنا ستكون الدفاع عنها أصعب من الماضي...". (عماد، 2016)

إن الموقف الأمريكي المتآمر عليهم اتضح بعد تقرير لجنة الكونغرس الأمريكي والمعروفة بلجنة(PIKE) والمكلفة بتقييمها للوضع حيث أوردت ما يلي: "... لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الكرد، فلا نحن ساعدناهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية. لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم...". (حامد محمود، 1992)

إن المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي وصف مؤامرات ومناورات الجانب الأمريكي تجاههم بالقول: "... أينما تحدث قلاقل، عنف، شقاء ومآ سي، يتوقع الجزء المتبقي من العالم بسرعة بأن يكون لـ: سي، آي، آي، ضلع في اللعبة...".)المصور، بلا تاريخ(

لقد سلك البعث سلوكا متصلبا تجاههم حتى لا تنشط حركتهم المسلحة مجددا تمثلت فيما يلي:

– تغيير التركيب القومي للسكان في كردستان العراق، ولأجل ذلك قام بتهجير أكبر عدد ممكن من السكان إلى المناطق الجنوبية والوسطى من العراق.

– إنشاء حزام عربي في الشريط الحدودي مع تركيا وإيران.

– حرمان حركتهم من طليعتها من الديمقراطيين والشيوعيين بواسطة الاعتقالات، الطرد والترهيب.

– تحسين العلاقات مع حلفاء العراق السابقين من حلف بغداد(إيران وتركيا) والتعاون معهم في مواجهة ما سمي بالخطر الكردي.

إن البعثيين طبقوا سياسة جد متشددة تجاه الكرد فاقت ما مارسته حكومة بغداد عام 1963 ضدهم، منها تهجير أكثر من 700ألف من مساكنهم، مع إقامة مجمعات سكانية للمبعدين منهم، يكونون تحت حراسة عسكرية، وقد عانى المهجرون من صعوبة العيش وظروفه القاسية.

إن هذه المجمعات والمحتشدات البشرية، كانت كتلك التي أقامها الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وكالمعسكرات التي أقامها الأمريكيون أثناء حربهم في الفيتنام. كما منعوا من التواصل الأسري ولم يسمح لهم بمغادرة هذه المعسكرات، التي كان يتم قمعهم فيها، كما أقيم على طول الحدود الإيرانية التركية حزام أمني مراقب عسكريا ومزروع بملايين الألغام المضادة للأفراد، كي يتم منع عودة السكان من جديد. والحيلولة دون تجدد المقاومة خاصة في المناطق ذات التضاريس المعقدة، Abid)، (2019وإلى غاية عام 1978، تم إجلاء سكان أكثر من 1222 قرية في محافظات ديالي، السليمانية، أربيل، كركوك، دهوك والموصل كما أحرقت الكثير منها وفيها من أزيلت تماما بواسطة الجرافات والدبابات. كما أغلقت المدارس الكردية، واستبدلت بالمدارس العربية. واستبدلت الكتب المدرسية المكتوبة باللغة الكردية باللغة العربية، وأطلقت الأسماء العربية على أغلب المدارس، الجمعيات التعاونية، الفنادق والمطاعم.

كما أقدمت حكومة البعث عام 1978 على غلق أكاديمية العلوم الكردية، مع تطهير كلي لهيئات الحكم الذاتي وهياكله، بعد عزل كل الشخصيات الكردية المهمة فيها وأحلّتْ محلها الشخصيات المتعاونة معها والرجعيون، وأخضعت بعض مناطقهم إلى سلطة بعض المحافظات العربية في العراق، كما أجبر عشرات الآلاف من المواطنين الكرد على الانضواء تحت لواء حزب البعث، ووصل الحد بالحكومة إلى تجنيدهم كمخبرين للأجهزة الأمنية التابعة لها. (شاكرو خدو، 2008)

إن حكومة البعث سعت إلى التقارب مع تركيا في محاولة منها لتشديد الخناق عليهم، يتضح ذلك من خلال ما نشرته صحيفة ميللت التركية الصادرة يوم 25 أوت 1978، والتي عبرت عن الطابع المعادي للكرد بعد زيارة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر إلى تركيا عام 1978، حيث نشرت ما ورد في المادة الرابعة من الاتفاقية التي تتعلق بمساعي الدولتين في الصراع ضدهم، ثم أعقبت ذلك زيارة قائد الأركان العامة للجيش التركي إلى بغداد لتنسيق العمل المشترك لإجهاض الحركة الكردية.

عوَّل الكرد كثيرا على العمل المسلح، لذا استؤنفت المقاومة العسكرية ضد القوات الحكومية من جديد في شهر ماي 1976، متخذة شكل حرب العصابات، خاصة في المناطق الجبلية ذات المسالك الوعرة كالعمادية، زاخو ودهوك، كما شملت هجوماتهم قوى الأمن في المدن، وقد قادت هذه المواجهات أحزاب وتنظيمات كردية سرية عديدة. إن القوات الكردية كانت تملك حوالي 70 ألف مقاتل و35 ألف مقاتل احتياطي خلف خطوط القتال كما كانت تحوز على 15 مليون طلقة، 5 آلاف قذيفة خاصة بمدافع الهاون مع ميزانية مالية تقدر بـ 45 مليون دينار كما فرضت سيطرتها على حوالي 40 ألف كم^2 داخل كردستان الجنوبية بالإضافة إلى توفرها على مواد غذائية تكفي لمدة ستة أشهر.

نجح الكرد في تحرير بعض المناطق خاصة على طول الحدود العراقية التركية الإيرانية، و حتى داخل الأراضي العراقية نفسها، ومن بين الذين قادوا المقاومة مسعود بارزاني نجل مصطفى بارزاني، وجلال الدين طالباني الذي تزعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، الذي تأسس عام في 1 جوان 1975، (ماريانا، 2013) والذي حقق بدوره انتصارات نوعية عسكرية وسياسية داخليا وخارجيا، حتى سقوط نظام الشاه في شهر فيفري عام 1979. وبذلك شكلت انتفاضتهم ضد نظام البعث تحديا كبيرا، بسبب تعاظم نشاطهم ضده.

إنه وبعد وقف دعم إيران وتنكرها لهم، توجه مصطفى بارزاني إلى منطقة كرج القريبة من طهران في 30 مارس وبعد تدهور حالته الصحية في جوان 1975 رحل نحو الولايات المتحدة، حيث أقام بولاية فرجينيا، ومنع من النشاط السياسي، إلا أنه ورغم ذلك كان يحرر خطاباته إلى المسؤولين الأمريكيين خاصة الرئيس جيمي كارتر، وبسبب المرض خضع للعلاج من سرطان الرئة الذي كان سببا في وفاته في شهر مارس عام 1979، ونقل جثمانه إلى أوشنافيا بكردستان إيران.

إن مصطفى بارزاني يعتبر من بين أهم القادة العسكريين، حيث قضى كل حياته في الدفاع عن القضية الكردية بالطرق الدبلوماسية والعسكرية، توفي زعيما وطنيا وقوميا، وأصبح رصيده النضالي مدعاة فخر، عزز وبقوة تبلور الوعي القومي لدى الشعب الكردي". (مايكل إم، 2012)

استنتاج

– أثبتت القضـــية الكردية بوضـــوح، مدى تجذرها وتعقيدها، حيث نال هذا المكون الأحقية في المطالبة والمغالبة السياسية والمقاومة المسلحة، بعد أن وقفت المواثيق الدولية إلى جانب حقوقه القومية.

– لقد نظرت حكومة البعث إلى مســـألة الحكم الذاتي على أنها مسألة شكلية، ولم تكن لتعترف في مضمونها بمبدأ الحريات الديمقراطية خارج إطار القومية العربية، رغم أن القضـــية القومية الكردية كانت مفصلية لاستقرار العراق السياسي الداخلي.

– إن قانون 11 مارس 1970، جاء بعد تضـــحيات جســـام قدمها الشعب الكردي، وهذا بعد نضال طويل ميزه العنف، ولم تأت هبة من نظام الحكم في العراق منذ عقود مضت، لقد مثلت هذه الاتفاقية بحد ذاتها نصـــرا ســـياســـيا لافتا، كما حققت تلاحما جماهيريا كرديا كبيرا، نالت بموجبه احتراما دوليا.

– إن الممارســـات الميدانية لحزب البعث بإعلانه الشـــكلي للحكم الذاتي في كردســـتان العراق في 11 مارس 1974، كان يتناســـب مع حســـاباته الرسمية، وأن إجراءاته لم تكن كافية لحل الأزمة التي لم تحل إلا جزئيا، وأن هذا الاعتراف لم يجد طريقه نحو التجســـيد الميداني عل الأقل في شكل حكم ذاتي فعلي في إطار دولة مركزية.

– إن مســـار الأحداث الســـياســـية أثبت فيما بين 1968 – 1975 بأن اتفاقية الجزائر يوم 6 مارس 1975، جاءت محصـــلة لتفاهمات ســـابقة بين إيران والعراق، على اعتبار أنها نوقشـــت في جولات ولقاءات ســـابقة، كما أن حكومة البعث لم تهتم بمســـألة تنازلها عن جزء من سيادة العراق، بقدر اهتمامها بالقضاء على الحركة الكردية واجتثاثها وتصـــفيتها، في عصـــر اشـــتهر بعدم وجود صـــديق دائم ولا عدو دائم، بل هناك أصدقاء متحولون.

– لقد أثبتت الأحداث بأن بعض القيادات الكردية كانت تفتقر إلى قراءة في تشـــابك العلاقات الدولية مع تصـــدع في الجبهة الداخلية وتضـــارب المصـــالح والانقســـام الســـياســـي بين زعاماتها، مع قصـــر نظر بعضـــها من خلال عدم إدراكها لخطورة تمييع أي صـــراع عندما يتم تدويله، بحيث يفقد أصـــحابه الســـيطرة عليه، وهذا ما عناه مصـــطفى بارزاني الذي قاد نضـــالا طويلا خاصـــة ضـــد الاســـتعمار بعد أن أدرك خطورة ذلك بالقول:". .. إذا كنت ضـــد هذا الاســـتعمار فلن يســـمح ذلك بأن تنمو أظافرك إلى درجة تستطيع معها حك جلدك...".

– إن مـــا يجـــب أن تعرفـــه الحركـــة الثوريـــة الكرديـــة أنـــه ليس بالإمكان مد يديها إلى أنظمة رجعية متواطئة أو إلى أنظمة تحتل جزءا من أراضيها ولا تعترف بحقوقها المشروعة، كما لا يمكنها أيضا مد يديها إلى القوى الاســـتعمارية الامبريالية، التي تعادي حركات الشـــعوب في ســـبيل تحررها.

– إنه كان لزاما عليها أن تعول على قدراتها الذاتية، كي تستمر وتتصـــاعد، لتلحق بركب الشـــعوب المتعطشـــة للحرية والاســـتقلال، رغم صعوبة الكفاح وطول فترته وفاتورته الباهظة الثمن.

وهكذا فإن حلم الدولة الكردية المســـتقلة، يبقى يراوح مكانه في مخيال الشعب الكردي، الذي ما يزال يناضل لأجل تحقيقه.

المراجع

1. Istebrak khalid Abid: « The Al -Anfal compaign; Ginocide or politicide ? » Master's thesis in peace and conflict studies ،the Arctic university of Tromso ،Norway ،May 2019.
2. Adeed Dawisha ; Iraq A plitical History From Independence to occupation, princeton university press, New jersy, U. S. A ،2009.
3. Djalili Mohamed Reza: « Le Rapprochement Irano – Irakien et ses conséquences », politique étrangère ،N=° 3 – 1975 – 40=e année, Créative Commons.
4. Kerim Yildiz: The Kurds in Iraq The past present and Future ،pluto press ،London, 2004.
5. Michael M, Gunter ،palgrave Macmillan, First published, 2008, New York, U.S.A, p:46.
6. بارزاني عبد المصور: حماية الأكراد، ﴿د. ن﴾ ﴿ د. ب﴾ ﴿د. ت.
7. البلداوي عادل تقي عبد محمد: نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية الســـرية، تقديم ومراجعة: عبد الفتاح علي البوتاني، مركز الأبحاث العلمية والدراســـات الكوردية، فاكولتي العلوم الإنســـانية، ســـكول الآداب، جامعة دهوك، ط2، 201206.
8. الحسناوي علي صالح عباس: التطورات السيا سية الداخلية في العراق 1973 – 1979، رســـالة مقدمة لنيل شـــهادة الماجســـتير في التاريخ المعاصـــر، قســـم التاريخ، جامعة كربلاء، السنة الجامعية: 1438ه – 2017 م.
9. الحمداني حامد شـــريف: لمحات من تاريخ حركات التحرر الكردية في العراق، ﴿د.ن﴾﴿د.ب﴾﴿د.ت.
10. خارودي داكى ماريانا: الكرد والســـياســـة الخارجية الأمريكية العلاقات الدولية في الشـــرق الأوســـط منذ 1945، ترجمة: خليل الجيوســـي، دار أراس للطباعة والنشـــر، أربيل، ط1، 2013،
11. دشـــتي إبراهيم، حمدات الشـــمري: المســـألة الكردية نشـــأة المشـــكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها السياسية، دار البحوث والدراسات، مجلس الأمة دولة، الكويت، أفريل 1999.
12. ديب كمـــال: موجز تـــأريخ العراق، دار الفـــارابي، بيروت، ط1، كـــانون الثـــاني 2013.
13. زكي نبيل: الأكراد الأســـاطير والثورات والحروب، إشـــراف: جمال الغيطاني، العدد: 8، مطبوعات كتاب اليوم، 1411 هـــ، يونيو 1991.
14. الشـــمري جاســـم : "الكرد والنظام التوافقي في العراق "، منشـــورات المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 19 أوت 2017.

15. طريق الحركة التحريرية الكردية، المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني– العراق، تشرين الثاني، ﴿د. ن﴾ ﴿د. ب.

16. طقوش محمد سهيل: تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس ،بيروت ،الطبعة الأولى، 1436هـ – 2015.

17. العساف فايز عبد الله: الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق أنموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف: محمد عوض الهزايمة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

18. عيسى حامد محمود : المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1992.

19. غينتر مايكل إم: كورد العراق آلام وآمال، ترجمة: عبد السلام النقشبندي، دار أراس للطباعة والنشر، أربيل، ط1، 2012.

20. قدوره عماد يوسف: التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق دراسة حالة(1972–1975) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2016.

21. محوي شاكرو خدو: المسألة الكردية في العراق المعاصر، ترجمة: عبدي حاجي، مطبعة خاني دهوك، ط1، 2008.

پرسا كوردی ل بن سیبەرا سەردەمێ كوماری 1968–1979

پوختە:

پشتی ویلایەتا عراق یا عوسمانی پشتی جەنگێ ئێكێ یێ جیهانی كەفتیە ل ژێر ئینتدابا بەریتانیاندا خەلكێ وەلاتی ئەڤ كەتوارە قەبوول نەكرن لەورا دەولەتا عراقا نوی ل سالا 1921 هاتە دامەزراندن و مەلك فەیسەل وەك شاهـ ل سەر هاتە دانان و باشوریێ كوردستان ژی ب ڤی وەلاتی ڤە هاتە گرێدان، و دڤان كێش و بێشاندا بەریتایا بتنێچ چاڤدێریا بەرژەوەندییێن خوە كرن ژ دابینكرنا رێكێن گەهاندنێ و بەردەوامیا پالدانا پترولێ بو ئەوروپا، ب ڤی رەنگی كورد كو ژ هەمی لایانڤە ژ مللەتێن دی بێن عراقێ جودانە كەفتنە ل ژێر حوكمێ ڤی وەلاتی ڤە. لەورا كوردان زنجیرەیەكا شـــورەش و ســـەرهلدانان ل دژی ڤێ دەولەتا نوی ئەنجامدان، ئەو دەلەتا كو ژ پەیمانێن خوە لێڤەبووی و دەســـت ب پێشـێلكرنا ناسـنامە و مێژوو و جوگرافیا كوردان كری. و ئەڤ شـورەشـە ل سـەردەمێ كوماری ژی بەردەوام بوون و دڤێ ناڤبەرێدا بەیانا 11 ئادارا 1970 هاتە ئیمزا كرن كو دانپێدان ب مافێ خوەسـەریێ بو كوردان دكر. دڤێ ڤەكولینێدا دێ هەول دەین كو رۆەوا ئەڤان شـورەشـان دناڤبەرا 1968-1979 هەلشـكێڤین و سـیناهیێ بەردەینە سـەر گرنگترین وێستگەهێن وێ.

پەیڤێن سەرەكی: بەغداد، باشوریێ كوردستانێ، پرسا كوردان، ئوتونومی، رێكەفتنا جەزائیر.

The Kurdish Issue under the Republican Era (1968-1979) AD

Abstract:

By the end of the first global war and after the Ottoman State of Iraq was ruled by the British Mandate ،the Iraqis did not accept the new reality. As the state of Iraq was formed in 1921 during which Faisal bin Sharif Al Hussein was crowned as a king and this after he annexed Southern Kurdistan under its sovereignty; thus ،it became one of the components of the new state through British settlements where Great Britain focused to serve its colonial interests ،to ensure its transportation routes ،oil flow ،and wealth. This was occurred after the absence of the Kurdish faction that is entirely distinctive from the rest of the components of modern Iraq; whether in terms of its identity ،language ،customs ،and traditions. Therefore ، the Kurds emphasized to keep the distinction of their identity by going through stages of the struggle with the central authority in Baghdad. That authority denied their identity and their historical affiliation to their geography ،and even imposed the Arab identity on them; this is what they did not like whatever its form and justification is. Their situation has passed through many stages from the beginning of the period of republican rule in 1958 until 1979 ،as it is witnessed in many efforts to contain it ،especially after the issuance of the statement of March 11th ،1970 ،the application of autonomy on March 11th ،1974 ،and ended by of Algiers Agreement of March 6th ،1975 that had serious repercussions on the course and the future of the Kurdish issue.We will attempt to discuss the evolution of this issue from 1968 to 1979 shedding light on the most important milestones and the nature of Baghdad attitudes towards it.

Keywords: Baghdad ،Southern Kurdistan ،The Kurdish issue ،Autonomy ،Algiers Agreement.